المفاهيم الاستراتيجية لحلف الناتو بعد الحرب الباردة: دراسة لأهم التحديات والمصالح خلال الفترة (1991-2022)

NATO's strategic concepts after the Cold War: a study of the most important challenges and interests during the period (1991-2022)

أسامة فاروق مخيمر

أستاذ العلوم السياسية المساعد ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

المستخلص:

يتمثل الهدف الأساسي لحلف الناتو في حماية حرية وأمن كافة أعضائه بالوسائل السياسية والعسكرية. كما يساهم الحلف في تحقيق السلام والاستقرار المبني على القيم المشتركة في المنطقة الأوروبية – الأطلسية. من جانب آخر، فإن الحاجة إلى المفاهيم الاستراتيجية المتعاقبة للحلف تنبع من الحاجة إلى مواكبة التطورات والتحديات العالمية والإقليمية التي تواجه الحلف، ويتحتم التعامل معها. لذلك فإن التغييرات في المفاهيم والهياكل والترتيبات التشغيلية للحلف كانت متوقعة– في كثير من الأحيان– بسبب الأحداث الجارية؛ ليصبح من الضروري تبنيها ضمن مفهوم استراتيجي جديد للحلف. وقد أصدرالحلف خلال فترة الحرب الباردة أربعة مفاهيم استراتيجية للتعامل مع تحديات ومشكلات تلك المرحلة (1949– 1990). كما أصدر حلف الناتو منذ نهاية الحرب الباردة أربعة مفاهيم استراتيجية أخرى هي: المفهوم الخامس عام 1991، والسادس عام 1999، والسابع عام 2010، والثامن عام 2022، ليصبح عدد ما أصدره الحلف (منذ تأسيسه وحتى الانتهاء من الدراسة نهاية عام 2023) ثمانية مفاهيم استراتيجية تتناولها الدراسة. ومما لا شك فيه فإن التحديات التي تم التركيز عليها من مفهوم استراتيجي إلى آخر قد جاءت وفقًا للمتغيرات والأحداث التي سبقت إصدار كل مفهوم، أو يُتوقع أن تَحدث وتشكل تحديًا؛ ففي حين ركز المفهوم الاستراتيجي عام 1991 على الصراعات العرقية، ونزاعات الحدود، والمشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في دول وسط وشرق أوروبا، ركز المفهوم الاستراتيجي عام 1999 على منع نشوب الصراعات، والمشاركة الفعالة في إدارة الأزمات، والصراعات في القارة الأوروبية في ذلك الوقت. بينما كان المفهوم الاستراتيجي السابع عام 2010 بمثابة مراجعة للبيئة الأمنية منذ عام 1999. وجاءت أحداث 11 سبتمبر 2001، وعمليات الحلف في أفغانستان في أكتوبر 2001،

والغزو الأمريكي للعراق في مارس 2003، لتلقي بظلالها على المفهوم. وركز المفهوم الثامن عام 2022 على الرد على الغزو الروسي لأوكرانيا، وعلاقات الشراكة الروسية– الصينية.

كلمات مفتاحية: حلف الناتو– الحرب الباردة– المفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو

Abstract

NATO's primary objective is to protect the freedom and security of all its members by political and military means. The Alliance works not only to defend its members but also to contribute to peace and stability based on common values in the Euro-Atlantic region. On the other hand, the need for successive NATO strategic concepts stems from the need to keep pace with global and regional developments and challenges that confront NATO and must be dealt with. Therefore, changes in the Alliance's concepts, structures and operational arrangements were often foreseen, owing to current events; need to be embraced within a new strategic concept of the Alliance. During the cold war, the Alliance issued four strategic concepts to deal with the challenges and problems of that phase (1949-1990). Since the end of the cold war, NATO has issued four other strategic concepts: Concept V in 1991, Sixth in 1999, Seventh in 2010 and Eighth in 2022, with eight strategic concepts being examined by NATO (since its inception until the end of 2023). Undoubtedly, the challenges highlighted from one strategic concept to another have come in accordance with the variables and events that preceded the issuance of each concept, or are expected to occur and pose a challenge; While the strategic concept of 1991 focused on ethnic conflicts, border disputes and economic, political and social problems in Eastern European States. The 1999 Strategic Concept focused on conflict prevention, active participation in crisis management, conflicts that were inherently concentrated on the European continent at the time. The seventh strategic concept in 2010 was a review of the security environment since 1999. The events of 11 September 2001 and the Alliance's operations in Afghanistan in October 2001, and the US invasion of Iraq in March 2003, overshadowed the concept. The 2022 eighth NATO concept focused on how to respond to the Russian invasion of Ukraine and Russian-Chinese partnership relations.

مقدمة:

شهدت نهاية الحرب الباردة مجموعة هائلة من التغيرات العالمية والإقليمية، مثل انهيار الاتحاد السوفيتي رسميًّا في ديسمبر 1991، وتفكك الكتلة الشرقية بداية من عام 1989، وسقوط حلف وارسو رسميًّا في يوليو 1991، كما عانت القارة الأوروبية من مشكلات مثل التفكك العنيف للدول، والصراعات العرقية في دول وسط وشرق أوروبا التي كانت تحت هيمنة الاتحاد السوفيتي السابق، وهو ما ألقى بظلاله على أمن القارة الأوروبية، وعلى حلف الناتو باعتباره المسئول الأول عن القضايا الأمنية والعسكرية في المنطقة الأوروبية– الأطلسية. كل تلك التحديات والأخطار دفعت حلف الناتو لإصدار استراتيجيات جديدة أُطلق عليها اسم "المفهوم الاستراتيجي" للتعامل مع تحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي تختلف بشكل جذري عن تلك التي قائمة في فترة الحرب الباردة بالشكل المناسب لها؛ للحد من الأضرار، وتعظيم الفرص التي تواجه دول الحلف. ومما لاشك فيه فإن حلف الناتو واجه في مرحلة الحرب الباردة تحديات سعى للتعامل معها على مدار ثلاثة عقود، حاول فيها الحلف بقيادة وتخطيط وتوجيه أمريكي لعب دور سياسي متزايد يتبلور في إقامة مجموعة من الشراكات السياسية والعسكرية، والحوار والتعاون مع دول أخرى، وأيضًا الانفتاح على قبول أعضاء جدد حتى بلغ عدد أعضائه 31 عضوًا (انضمت فنلندا– وهي دولة معروفة بحيادها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية– إلى عضوية الحلف في 4 أبريل 2023 كأحد تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا) من 16 عضوًا عند نهاية الحرب الباردة، والتعاون مع المنظمات الدولية بهدف منع اندلاع الصراعات العنيفة، والتعامل مع الأزمات الناشئة والممتدة، وعمليات دعم السلام بأشكالها، ووضع ترتيبات للانتشار السريع لقوات الحلف، مع إنشاء سياسة للأمن والدفاع الأوروبية في إطار الحلف.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

1– التعرف على أهم التحديات التي واجهت حلف الناتو بعد الحرب الباردة وعلى مدار ثلاثة عقود.

2– التعرف على كيفية تعامل الحلف مع التحديات التي واجهت تعظيم مصالحه، والحد من المخاطر التي قد يتعرض لها.

3– دراسة أهم الاختلافات بين مفاهيم الناتو الاستراتيجية منذ نهاية الحرب الباردة.

إشكالية الدراسة:

قام حلف الناتو منذ نهاية الحرب الباردة بإصدار أربع استراتيجيات (مفاهيم استراتيجية) في الأعوام 1991، 1999، 2010، 2022، وتسعى هذه الدراسة إلى فهم العلاقة بين التغيرات الإقليمية والدولية التي يرى الحلف أنها مؤثرة في أمن ومبادىء أعضائه (تشكل تحديات أو تهديدات، أو تقدم فرصًا، وتحقق مصالح... إلخ)، وكيف سعى الحلف للتعامل معها. وعليه يتبلور السؤال الرئيسي للدراسة في ما هي أهم التحديات الإقليمية والدولية التي واجهت الحلف في فترة ما بعد الحرب الباردة، وكيف تعامل الحلف معها من خلال أربعة مفاهيم استراتيجية على مدار ثلاثة عقود؟ مع أسئلة فرعية للدراسة تتمثل فيما يلي:

1- ما هي أهم التغيرات التي طرأت على الحلف على مدار ثلاثة عقود بعد نهاية الحرب الباردة؟

2- ما هي الأهداف والمصالح الرئيسية التي عمل الحلف على تحقيقها؟

3- هل نجح الحلف في التكيف مع المتغيرات في البيئتين الإقليمية والدولية المحيطتين به؟

4- ما هي أبرز الوسائل التي استخدمها الحلف للتعامل مع تلك المتغيرات؟

منهجية الدراسة:

سوف تستعين الدراسة بمنهج تحليل النظم لديفيد استون؛ لفهم كيف تعامل حلف الناتو مع التغيرات في البيئة الخارجية المحيطة به باعتبار أن حلف الناتو (كنظام) يتعرض لتغيرات وتحديات مستمرة منذ الحرب الباردة، وتشكل تلك المتغيرات مدخلات من الخارج إلى النظام الذي يسعى للتعامل معها، والتكيف إزاءها في شكل إجراءات وسياسات (مفاهيم استراتيجية في حالة الحلف) لتخرج في شكل مخرجات تتفاعل مع البيئة الخارجية التي يعمل بها الحلف والمتمثلة في النظام الإقليمي (القارة الأوروبية بشكل أساسي)، والنظام الدولي بشكل عام، ثم تعود مرة أخرى إلى الحلف في شكل ردود أفعال، باعتبارها مدخلات لكي يتفاعل معها الحلف (النظام) مرة أخرى. كما ستستعين الدراسة بالمنهج المقارن للمقارنة بين المفاهيم الاستراتيجية المختلفة للحلف بعد الحرب الباردة.

من جانب آخر، سوف تستخدم الدراسة نظرية الأحلاف لفهم طبيعة نشأتها[1]، وطريقة عملها خصوصًا في ظل المتغيرات المحيطة بها، وما يواجهها من تحديات أو تهديدات. فهناك وجهة النظر القانونية التي ترى أن إخفاق نظام الأمن الجماعي الذي وضعته الأمم المتحدة في ميثاقها كان السبب الرئيسي وراء سعي الدول نحو تكوين الأحلاف باعتبارها نظامًا للأمن الجماعي بديلًا عن ذلك النظام، ومرجع ذلك هو أن حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن

للدول الخمس الكبار قد عطل نظام الأمن الجماعي، وجعله رهنًا بالاتفاق في الآراء بين تلك الدول[2]. وتعد الأحلاف العسكرية وسيلة من وسائل تحقيق الأمن القومي للدول، غير أن نشأتها وعضويتها وأهدافها تختلف من دولة إلى أخرى؛ فالدول الكبرى تهدف من وراء تأسيس الأحلاف إلى زيادة نفوذها، وبسط هيمنتها، أما الدول الصغرى فتهدف من وراء الدخول في الأحلاف إلى حماية أمنها القومي عن طريق حماية الدول الكبرى لها من خلال الأحلاف التي تتحمل فيها الدول الكبرى النصيب الأكبر من الأعباء المالية والعسكرية التي تفوق قدرات الدول الصغرى[3].

ومن وجهة النظر السياسية ذهبت بعض الأدبيات إلى اعتبار أن تكوين التحالفات هو أحد التوجهات أو الخيارات المتاحة للسياسة الخارجية للدول: سياسة العزلة، وسياسة الحياد، وسياسة عدم الانحياز، وسياسة التحالفات[4]، حيث تعتبر أن سياسة التحالف هي أكثر خيارات السياسة الخارجية واقعية وتماشيًا مع طبيعة وواقع العلاقات الدولية، إذ تتطلب الخيارت الأخرى: العزلة، والحياد، وعدم الانحياز شروطًا معينة، وتتطلب ظروفًا داخلية وأخرى دولية لتكون قابلة للتطبيق وفاعلة[5]. وتتباين دوافع الدول للجوء إلى سياسات التحالف بين: ردع العدو، والسعي إلى زيادة القوة، واعتبارات توازن القوى، والهيمنة على المتحالفين، واعتبارت متعلقة بالسياسات الداخلية، واعتبارت الهيبة والمكانة[6].

وبناءً على ما سبق، يظهر لدينا العديد من التعريفات للتحالف، وترتبط جميعها بظروف تكوينه، والهدف منه، غير أن القاسم المشترك بينها هو وجود مصالح مشتركة بين مجموعة من الدول تحثها على التعاون المشترك في النواحي العسكرية بشكل خاص لدفع أي عدوان يقع عليها بحيث يصبح العدوان على إحداها هو عدوان على باقي الدول في الحلف، وأن توجد معاهدة بينها تنظَّم فيها التزامات كل دولة، مع وجود أجهزة دائمة تختص بمسائل الإشراف على أعمال الدفاع من هذه الدول[7].

ومن التعريفات القريبة للتعريف السابق تعريف ديفيد إدوردز الذي عرف الحلف بأنه التزام تعاقدي بين مجموعة من الدول يتسم بطابع رسمي، مع وجود معاهدة بينها، ويكون موجهًا ضد دولة أو مجموعة من الدول، وتنشأ عنه منظمة تعمل على تنفيذ ذلك التعاقد الملزم[8].

ومن تلك التعريفات أيضًا تعريف ستيفن والت الذي عرف الحلف بأنه علاقة تعاون أمني بين دولتين أو أكثر بشكل رسمي أو غير رسمي تتضمن التعهد بتقديم المساعدة العسكرية بشكل متبادل في ظروف محددة تجاه فاعلين خارجيين[9].

وقد خلصت الأدبيات بخصوص تعريف الأحلاف إلى العناصر التالية[10]:

1- أنَّ الأحلاف اتفاقات رسمية مكتوبة تأخذ عادة شكل المعاهدات. 2- أنها تنشأ بين الدول القومية ذات السيادة. 3- أن الدافع الرئيسي وراء تأسيس الأحلاف هو حماية الأمن القومي للدول الأعضاء ضد تهديد مُشترك. 4- أنها تنشأ للتنسيق بين السياسات الخارجية للدول الأعضاء لتحقيق أهداف عسكرية وسياسية في الغالب. 5- تؤسِّس الأحلاف هيئات للإشراف على تحقيق وتنفيذ الأهداف التي التزمت بها الدول في المعاهدة التأسيسية.

التمييز بين الحلف وغيره من المفاهيم:

ميزت الأدبيات بين الحلف وغيره من المفاهيم التي تتشابه معه في بعض العناصر، ومنها على سبيل المثال ما يلي:

الائتلاف الدولي International Coalition:

ويعرف بأنه اتفاق بين مجموعة دول تربطها مصالح مشتركة على ضرورة العمل المشترك بخصوص مشكلة محددة، وخلال فترة زمنية معينة. وعليه، فلا يوجد التزام رسمي بعلاقة دائمة بينها في هذا الشأن، ولذلك رأى البعض أن الائتلافات هي أحلاف تتشكل في وقت الحرب[11]، لكن ما يميزها عن الأحلاف هو عدم وجود الطابع التعاقدي الرسمي، وأن نشأة الائتلاف وانتهائه مرتبط بنشوب الحرب، ووجود مرونة في الانضمام أو الانسحاب منه، مع محدودية مجالات التعاون فيه[12].

الشراكة الاستراتيجية Strategic Partnership:

يُستخدم مفهوم الشراكة الاستراتيجية للإشارة إلى إدراك الأطراف لأهمية العلاقات القائمة بينها، ورغبتها في العمل على تأسيس إطار تعاوني طويل الأمد في المجالات ذات الاهتمام المشترك بهدف تحقيق وتعزيز المنفعة المتبادلة بينها دون الدخول في علاقة تحالف كاملة. ويمكن تعريف «مفهوم الشراكة الاستراتيجية» بأنه التعاون المنظم بين الدول، أو الفاعلين الآخرين من غير الدول بهدف تحقيق فوائد مشتركة استغلالًا للفرص المختلفة المتاحة أمامها سواء (أمنية، اقتصادية، ثقافية، علمية... إلخ) بطريقة أكثر فاعلية تفوق بكثير ما يمكن للدول تحقيقه بشكل منفرد. وتشير الأدبيات إلى أن مفهوم الشراكة الاستراتيجية أخذ جديته منذ أطلق على الاتفاقيات الأمنية بين روسيا والصين عام 1996[13].

ومن ثم تظهر اختلافات واضحة بين الحلف والشراكة الاستراتيجية من حيث مرونة الانضمام أو الانسحاب من الشراكة الاستراتيجية نظرًا لعدم وجود معاهدة رسمية ملزمة، مع اتساع نطاق الشراكة الاستراتيجية لتشمل موضوعات متنوعة لا تقتصر فقط على الجوانب العسكرية والسياسية، كما أن تلك الأخيرة يمكن أن تكون بين فاعلين من غيرالدول على عكس الأحلاف التي ينبغي أن تكون فقط بين الدول ذات السيادة[14].

الكتلة الدولية International Bloc:

يتمثلُ الفارق الجوهري بين المفهومين: مفهوم الحلف الدولي والكتلة الدولية من الناحية الموضوعية في أن الحلف تتجمَّع له أغراض عسكرية وسياسية كهدف أساسي له، أما الكتلة الدولية فهدفها التعاون في الشئون السياسية أو الاقتصادية بالدرجة الأولى[15]. أما من الناحية الشكلية أو التنظيمية، فالحلف كقاعدة لابد أن يستند إلى معاهدة دولية رسمية، مع وجود هيئات تعمل على متابعة تنفيذ بنود المعاهدة، في حين أن الكتلة التي لا يُشترط فيها ذلك.

وتعرِّف بعض الأدبيات الكتلة الدولية بأنها تعني اتباع عدد من الدول خطًّا مشتركًا في مجالات السياسة والدفاع والاقتصاد والتجارة، يكون موجهًا– في الغالب– ضد مجموعة أخرى من الدول التي تسعى بدورها إلى فعل الشيء نفسه لمواجهتها، وثمة فارق آخر ألا وهو أن التكتل الدولي يكون تجمعًا لدول صغيرة تتمحور حول قوة عظمى، وتكون العضوية فيه شبه دائمة بسبب اعتماد الدول الصغيرة على القوة العظمى معها في التكتل، فضلًا عما تمارسه تلك الأخيرة من ضغوط لإجبار الدول الصغيرة على البقاء في التكتل[16]. ومن الأمثلة التي تُعطى على التكتل الدولي كتلة عدم الانحياز، والكتلة الإسلامية ممثلة في منظمة التعاون الإسلامي[17].

الدراسات السابقة:

سوف يتم تقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: دراسات ركزت على أهم التحديات التي واجهها حلف الناتو بعد الحرب الباردة، وتناولت بالتحليل المفاهيم الاستراتيجية للحلف، ومنها الدراسة التي جاءت بعنوان" وثائق الناتو الاستراتيجية: المبادىء العامة والغايات، الدور والمهام، السياسات والبرامج في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"[18]، والتي تطرقت إلى التعريف بالحلف، وأهدافه، وتطوره من فترة الحرب الباردة إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وقامت بتحليل المفهوم الاسترتيجي للحلف عامي 1991 و1999.

ومن الدراسات المهمة أيضًا دراسة بعنوان[19] "NATO's New Strategic Concept " التي قام بتحريرها Thierry Tardy، والصادرة عن كلية حلف الناتو في روما، وقد فُصلت في دراسة أهداف ومضمون

استراتيجية عام 2022 التي تعد الاستراتيجية الثامنة لحلف الناتو بعد نهاية الحرب الباردة، وصدرت عن قمة مدريد للحلف في 29 يونيو 2022، والتي ألقت الضوء على ما أسمته بعودة أجواء الحرب الباردة مرة أخرى مع الغزو الروسي لأوكرانيا، وصعود الصين بشكل واضح، وخلافها مع واشنطن بشأن العديد من القضايا، موضحة أن التحدى الأكبر أمام الحلف هو روسيا بغزوها لأوكرانيا، لذلك ركز الحلف على مفهوم الردع والدفاع في استراتيجيته لعام 2022.

دراسة إيمان أحمد عبد الحليم مهدي، بعنوان" المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو وإدارة الأزمة: تطبيقًا على حالتي أفغانستان وليبيا"[20]، والتي درست وحللت المفاهيم الاستراتيجية للحلف أعوام 1991، 1999، و2010، ودرست بالتفصيل استراتيجية الناتو لإدارة الأزمة في كل من أفغانستان وليبيا، حيث تدخل الناتو عسكريًّا في كلا البلدين.

القسم الثاني: دراسات تناولت التطور في أدوار ومهام حلف الناتو بعد نهاية الحرب الباردة، حيث شهد الحلف تطورًا جذريًّا فيها، ومن تلك الدراسات: دراسة عماد جاد، بعنوان" حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة"[21]، والتي ربطت بين التغير في النظام الدولي والتغير في مهام وأهداف ومصالح حلف الناتو، ومنها توسيع عضوية الحلف، والتدخل في الأزمات التي اندلعت بعد نهاية الحرب الباردة مثل تفكك يوغسلافيا، وأحداث 11 سبتمبر 2001، والغزو الأمريكي للعراق عام 2003.

وكذلك دراسة نزار إسماعيل الحيالي، بعنوان" دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة"[22]، والتي تناولت الاستراتيجية العسكرية للحلف، والوظائف الجديدة له بعد نهاية الحرب الباردة، كما تطرقت الدراسة إلى استراتيجية الحلف تجاه قضايا الأمن الأوروبي، ومنها: العلاقة مع روسيا، وإجراءات توسيع الناتو، وانتشار الأسلحة النووية الروسية، والنزاع التركي– اليوناني. ومن تلك الدراسات أيضًا دراسة كاظم هاشم نعمة، بعنوان" حلف الأطلسي: التوسع إلى الشرق، الحوار مع الجنوب، والأمن القومي العربي"[23]. ودراسة محمد أبوبكر أحمد حسين، بعنوان" حلف شمال الأطلنطي ومهام ما بعد الحرب الباردة"[24]، التي درست التغير في بيئة عمل الحلف على المستويين الدولي والإقليمي، ومهام وآليات الحلف الجديدة وتوسعه، كما سلطت الضوء على مهام الحلف في أزمة البوسنة والهرسك (1992–1995)، والأزمة في كوسوفو (1998– 1999)، وليبيا 2011، ومهام الحلف في القرن الحادي والعشرين، ومن أهمها الحرب الأمريكية العالمية على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

القسم الثالث: دراسات عملت على رصد وتحليل سياسات الحلف ومصالحه تجاه منطقة جغرافية محددة، وكيف تعامل معها، ومنها دراسة مصطفى علوي سيف، بعنوان" استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي"[25]،

حيث اعتبرت الدراسة أن أحداث 11 سبتمبر 2001 سلطت الضوء على أهمية وحيوية منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص في حماية المصالح الأمريكية، ومصالح حلف الناتو، مع تفادي التهديدات المحتملة القادمة من تلك المنطقة. وقد تطرقت الدراسة إلى" مبادرة اسطنبول للتعاون" في عام 2004 باعتبارها المبادرة التي وضعت أسس تعامل حلف الناتو مع منطقة الخليج العربي.

وأيضًا دراسة فيليب جوردن، بعنوان" تعاظم دور حلف الناتو في الشرق الأوسط الكبير"[26] التي أشارت إلى أنه لا توجد وجهة نظر موحدة بين دول حلف الناتو حول دوره في منطقة ما يعرف بالشرق الأوسط الكبير، خصوصًا في ظل النطاق الواسع من التحديات التي يجب مواجهتها هناك. وتوضح الدراسة تحول اهتمام الحلف عما يجري في القارة الأوروبية خلال فترة الحرب الباردة إلى الاهتمام بقضايا فرضت نفسها خارج القارة مثل الصراع في البوسنة، وأفغانستان، ومنطقة الخليج العربي... وغير ذلك من مهام في المنطقة.

وكذلك دراسة لخميسي شيبي، بعنوان" الأمن الدولي بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية: فترة ما بعد الحرب الباردة 2008- 1991"[27] التي تناولت نشأة حلف الناتو وأجهزته، والتغير في النظام الدولي وما واكبه من تغير في طبيعة مهام الحلف المختلفة، وسلطت الدراسة الضوء على ما أسمته الأمن الأورو- أطلسي عبر الحرب في البلقان (البوسنة والهرسك، وكوسوفو)، وتأثيرها على الأمن الأوروبي، ودور حلف الناتو فيها. كما أوضحت الدراسة بشكل مستفيض المبادرات المختلفة للحلف للتعاون مع المنطقة العربية عبر مبادرات مثل مبادرة الحوار الأطلنطي المتوسطي، ومبادرة اسطنبول للتعاون، وغيرها من المبادرات من خارج الحلف.

ودراسة أشرف محمد عبدالحميد كشك، بعنوان" تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو"[28] التي تناولت استراتيجية حلف الناتو للأمن في منطقة الخليج العربي، بما فيها استراتيجيته تجاه أمن الطاقة في منطقة الخليج العربي، وأيضًا مضمون الرؤية الخليجية الرسمية للتعاون مع الحلف. وسلطت الدراسة الضوء على مضمون مبادرة اسطنبول للتعاون التي تم الإعلان عنها خلال قمة الحلف في تركيا في يونيو 2004، كما أوضحت الدراسة معوقات تطبيق استراتيجية حلف الناتو في منطقة الخليج العربي.

تحديد المفاهيم:

المفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو Strategic Concept:

تشير دراسة صادرة عن كلية دفاع حلف الناتو إلى التالي[29]: يحدد المفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو سبب وجود الحلف ورؤيته؛ فهو يحدد التحديات الأمنية التي تواجه التحالف، ويلخص المهام السياسية والعسكرية التي يجب على

حلف الناتو القيام بها. وعلى هذا النحو، فإن المفاهيم الاستراتيجية للحلف ليست خطة عمل، ولا تقدم خيارات سياسية لحلفائها، وهدفها استراتيجي، حيث تهدف إلى تحديد ما الذي يمثله ويهدف له الحلف ويوصله إلى جمهور عريض داخل وخارج الحلف.

وقد عرفت بعض المصادر المفاهيم الاستراتيجية لحلف الناتو بأنها وثائق متاحة للجمهور تم اعتمادها بتوافق الآراء تحدد أهداف الحلف ومبادئه ومهامه الأساسية، علمًا بأن الهدف الأساسي للحلف وهو ضمان الدفاع الجماعي عن الحلفاء، والحفاظ على السلام والأمن على أساس الديمقراطية والحرية الفردية وسيادة القانون لم يتغير كثيرًا طوال تاريخه. ومع ذلك، فقد تغيرت المهام الأساسية المنصوص عليها في هذه المفاهيم وفقًا للشواغل الجيوسياسية المتطورة للدول الأعضاء[30].

ويحدد المفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو استراتيجية التحالف بشكل عام؛ فهو يحدد الغرض الدائم لحلف الناتو وطبيعته، ومهامه الأمنية الأساسية، والتحديات والفرص التي يواجهها في بيئة أمنية متغيرة. كما يحدد عناصر اقتراب التحالف إزاء الأمن، ويقدم مبادىء توجيهية لتكيفه السياسي والعسكري تجاه المتغيرات الدولية والإقليمية التي تؤثر فيه[31].

ووفقًا لحلف الناتو فإن استراتيجيات الحلف تقوم بما يلي[32]:

– تعمل المفاهيم الاستراتيجية على دعم جاهزية الحلف للاستجابة للتهديدات والتحديات الأمنية الجارية، وتوجيه تطوره السياسي والعسكري ليكون مستعدًّا لمواجهة تهديدات وتحديات الغد.

– إعادة التأكيد على الغرض والطبيعة الدائمة للحلف، ومهامه الأمنية الأساسية.

– الهدف من تطوير وتجديد المفاهيم الاستراتيجية للحلف هو التعامل مع التغييرات في البيئة الأمنية العالمية، وضمان قدرة الحلف على الاستمرار في تحقيق أهدافه الرئيسية، وتنفيذ مهامه الأساسية مما يجعل النمو والتكيف adaptaion من أهم السمات التي يتسم بها الحلف. ومع التطورات والتغيرات الهائلة في العالم، تنعكس هذه التغييرات في كل وثيقة استراتيجية أصدرها حلف الناتو. وبمرور الوقت تطور الحلف والعالم بشكل سريع لم يكن بإمكان مؤسسي الناتو تصورها، وقد انعكست هذه التغييرات في كل وثيقة استراتيجية أصدرها الناتو.

– الحرب الباردة:

بدأت الحرب الباردة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر الاتحاد السوفيتي كنظام سياسي واقتصادي وأيديولوجي منافس للنظام الليبرالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة، كما ظهر كقوة دولية لديها قدرات وتحالفات عسكرية وسياسية جعلتها إحدى القوتين الرئيسيتين في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية[33].

وتشـــير أدبيات أخرى إلى أن الحرب الباردة هي تلك المرحلة التي جاءت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، واستمرت حتى تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991. ومن أهم مميزات تلك المرحلة هو العداء الأيديولوجي بين الكتلتين الغربية بقيادة الولايات المتحدة والشـــرقية بقيادة الاتحاد الســـوفيتي، وقد نشـــأت خلال الحرب الباردة الأحلاف العسكرية المتنافسة (حلف الناتو الذي تأسس عام 1949 في واشنطن، وحلف وارسو الذي تأسس عام 1955 في بولندا)، مع انتشار الحرب بالوكالة بين الكتلتين، واتسم النظام الدولي خلال تلك المرحلة بأنه نظام ثنائي القطبية[34].

وتميل بعض الدراســـات إلى تعريف الحرب الباردة بناءً على طبيعة النظام الدولي الذي ســـاد خلال تلك الفترة؛ فتعرفها بأنها تلك المرحلة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية، وانتهت بتفكك الاتحاد الســـوفيتي، وتميزت بنظام دولي ثنائي القطبية، في نظام دولي تميز بالتنافس العسكري والأيديولوجي. وكانت أبرز سمات المرحلة انقسام العالم إلى معسكرين على أساس أيديولوجي، تزامن مع ظهور تنافس على تطوير الترسانة النووية لكل منهما[35].

وتؤكد الأدبيات على أنه رغم سنوات التوتر العالي بين القطبين الأمريكي والسوفيتي، إلا أنه لم يندلع صراع عسكري مباشر بين القطبين خوفًا من استخدام الأسلحة النووية، وأن تلك الحقبة لم تكن فقط مواجهة بين القطبين، بل بين مجموعتين هما: الولايات المتحدة مع حلفائها في حلف الناتو، ضد الاتحاد السوفيتي مع حلفائه في حلف وارسو[36].

تقسيم الدراسة:

سوف يتم تقسيم الدراسة بحيث تتناول المفاهيم الاستراتيجية الأربعة التي صدرت بعد الحرب الباردة:

أولًا: المفهوم الاستراتيجي للحلف (روما 7، 8 نوفمبر 1991)

ثانيًا: المفهوم الاستراتيجي السادس (واشنطن 23، 24 أبريل 1999)

ثالثًا: المفهوم الاستراتيجي السابع (لشبونة 19، 20 نوفمبر 2010)

رابعًا: المفهوم الاستراتيجي الثامن للحلف (مدريد 29، 30 يونيو 2022)

أولًا: المفهوم الاستراتيجي للحلف (روما 7، 8 نوفمبر 1991):

صدر المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف (New Strategic Concept)[37]، والذي يعد المفهوم الاسترتيجي الخامس له منذ نشأته عام 1949، ويمكن اعتباره الأول بعد نهاية الحرب الباردة في قمة روما خلال الفترة 7، 8 نوفمبر 1991، وكان من الطبيعي أن يعمل حلف الناتو بعدد أعضائه البالغ 16 دولة– في ذلك الوقت– على مراجعة استراتيجيته في أعقاب نهاية الحرب الباردة، حيث عُقدت قمة روما قبيل انهيار الاتحاد السوفيتي رسميًّا بحوالي شهر. وفي إطار المفهوم الاستراتيجي الجديد له أعاد الحلف التأكيد على استمرارية الهدف الرئيسي له المعلن عنه في معاهدة واشنطن في 4 أبريل 1949 المؤسسة للحلف، والمتمثل في حماية حرية وأمن جميع أعضائه بالوسائل السياسية والعسكرية، وذلك وفقًا لمبادىء الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون الواردة في الميثاق المؤسس للأمم المتحدة، وهو يختلف عن سابقيه من استراتيجيات حلف الناتو في حقبة الحرب الباردة، حيث أكد على أهمية التعاون مع أعداء الأمس باعتباره بديلًا عن المواجهة بين الجانبين، وأبقى الحلف على قضية أمن الدول باعتبارها الهدف الأول له[38]، وربط بينها وبين تحمل الأعضاء التزامات محددة للعمل على تحقيق مستوى أعلى وأوسع نطاقًا من الأمن للقارة الأوروبية. من جانب آخر، يختلف المفهوم الاستراتيجي لعام 1991 عن سابقيه في فترة الحرب الباردة بأنه تم إصداره كوثيقة منشورة مفتوحة للنقاش والملاحظات من جانب البرلمانات والخبراء وغيرهم. وتعد وثيقة المفهوم الاستراتيجي عام 1991 الوثيقة الأولى المنشورة للحلف في هذا الصدد[39].

كما أكد المفهوم الاستراتيجي للحلف على اختلاف طبيعة التحديات والمخاطر الأمنية التي تواجه الحلف في مرحلة ما بعد الحرب الباردة عما كانت عليه خلالها، حيث أشار المفهوم إلى الملاحظات التالية[40]:

– أن التهديد بالهجوم الشامل على دول الحلف في أوروبا لم يعد قائمًا، وبالتالي تراجع هذا التهديد في استراتيجية الحلف، كما أن خطر وقوع هجوم مفاجيء في وسط أوروبا تراجع، وازدادت مدة الإنذار المتاحة أمام دول الحلف.

– إن المخاطر التي يواجهها الحلفاء بعد الحرب الباردة باتت متعددة الأوجه في طبيعتها، ومتعددة الاتجاهات أيضًا "multi–faceted and multi–directional"، وهو الأمر الذي يجعل من الصعب التنبؤ بها وتقييمها، وينبغي على الحلف أن يكون قادرًا على الردّ على هذه المخاطر من أجل ضمان الاستقرار في القارة الأوروبية.

– إنَّ المخاطر التي قد تتعرض لها الدول الأعضاء في حلف الناتو، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لن تأتي من عدوان على أراضيها، وإنما من أوضاع تنتج عن صعوبات ومشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية خطيرة، بما في ذلك مشكلات الصراعات العرقية، ونزاعات الحدود في الكثير من دول وسط وشرق أوروبا، وهذه التوترات لا تهدد بشكل مباشر أمن وسيادة أعضاء التحالف، ولكنها قد تؤدي إلى أزمات خطيرة تهدد الاستقرار في أوروبا[41].

– إن المخاطر والغموض المصاحبين لعملية التغيير في الاتحاد السوفييتي لا يمكن فصلهما عن حقيقة أن قواته التقليدية هي الأكبر في القارة الأوروبية، مع احتفاظه بترسانة نووية، لذلك فإن هذه القدرات يجب أن تؤخذ في الحسبان للحفاظ على استتباب الأمن والاستقرار في أوروبا.

– ضرورة الحفاظ على علاقات سلمية مع دول جنوب المتوسط والشرق الأوسط؛ فاستقرار تلك الدول يعد أمرًا ضروريًّا ومهمًّا لأمن الدول الأعضاء في الحلف كما بينت حرب الخليج الثانية عام 1991، وتزداد هذه الأهمية بسبب انتشار تكنولوجيا الأسلحة في هذه المنطقة، بما فيها أسلحة الدمار الشامل، والصواريخ الباليستية القادرة على الوصول إلى أراضي بعض الدول الأعضاء في الحلف.

– إن أي هجوم عسكري على أراضي الحلفاء من أي اتجاه سوف يواجه وفق نص المادتين الخامسة والسادسة[42] من معاهدة واشنطن المؤسسة للحلف، ومع ذلك يجب أن يوضع في الاعتبار أن أمن الدول الأعضاء في الحلف يمكن أن يتأثر بمخاطر أخرى ذات نطاق أوسع، مثل أسلحة الدمار الشامل، وتعطيل تدفق الموارد الحيوية "vital resources"، وحدوث عمليات إرهابية أو تخريبية.

من جانب آخر أكد المفهوم الاستراتيجي للحلف على مبادىء رئيسية لتوجيه العقيدة العسكرية الجديدة في عمل الحلف، وتتمثل فيما يلي[43]:

أ– استمرار الحلف في أداء دور دفاعي بحت.

ب– التأكيد على أن الأمن الجماعي للحلف هو كل لا يتجزأ؛ فأي اعتداء على أحد الأعضاء يعد اعتداءً على باقي الأعضاء.

ج– أن الأمن الأوروبي مرتبط بأمن أمريكا الشمالية، مع استمرار وجود القوات النووية الأمريكية في أوروبا، وزيادة دور أوروبا في مسئولية الدفاع عن الأمن الأوروبي.

د– ينبغي على الحلف أن يستحدث هيكل قوة جديد يكون أكثر مرونة، وأسرع في الحركة، وأكثر اعتمادًا على استراتيجية الدفاع المتقدم، وذلك مع الحفاظ على البنية العسكرية الموحدة في أداء مهمة الدفاع الجماعي.

هـ- استمرار الاعتماد الثنائي على الأسلحة التقليدية والنووية معًا، فكلاهما مهمٌ لأمن الحلف، ولايمكن لأحدهما أن يكون بديلًا للآخر[44].

وتشير الدراسات إلى أن المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف لعام 1991 حدد أربع مهام أساسية يتعين عليه القيام بها لتحقيق أهدافه في إطار البيئة الأمنية الجديدة، وتقسم إلى مهمتين سياسيتين هما الأولى والثانية، ومهمتين عسكريتين هما الثالثة والرابعة كما يلي[45]:

أولًا: تعزيز الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية، حيث تهدف هذه المهمة إلى توفير الأسس الضرورية لبناء بيئة أمنية أوروبية تعتمد على المؤسسات الديمقراطية، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية. فالحلف كان يسعى في حقيقة الأمر إلى توسيع دائرة قيمه القائمة على الديمقراطية الليبرالية إلى دول وسط وشرق أوروبا، وهي مسألة غاية في الأهمية سمحت للحلف بعد ذلك بقبول ضم دول وسط وشرق أوروبا التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفيتي سابقًا إلى عضوية حلف الناتو، والاتحاد الأوروبي.

ثانيًا: مهمة التشاور والتنسيق عبر الأطلنطي، وتعني العمل من خلال الحلف على التشاور بين الدول الأعضاء خصوصًا في مرحلة التغيرات المهمة والمتلاحقة التي عصفت بالقارة الأوروبية بعد نهاية الحرب الباردة.

ثالثًا: الردع والدفاع الجماعي، وتعني ردع أي تهديد يوجه ضد أية دولة عضو في الحلف، في حين تعني مهمة الدفع الجماعي دفع عدوان وقع بالفعل على أي عضو في الحلف كما هو موضح في المادة الخامسة من معاهدة واشنطن في أبريل 1949.

رابعًا: الحفاظ على التوازن الاستراتيجي في القارة الأوروبية، بمعني أن دول الحلف لا تزال تضع في حسبانها القدرات العسكرية الضخمة لدول الاتحاد السوفيتي السابق، وأيضًا روسيا التي تحتفظ بترسانة نووية ضخمة توازي القدرات الأمريكية في هذا المجال.

وتأسيسًا على ذلك يمكن القول بأن المفهوم الاستراتيجي للحلف عام 1991 قد سعى للتأكيد على مهامه وأهدافه التي تأسس من أجلها، والمتمثلة في حماية حرية وأمن جميع أعضائه بالوسائل السياسية والعسكرية، وذلك وفقًا لمبادىء الديمقراطية وحقوق الإنسان المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، مع أهمية التعاون مع أعداء الأمس من دول وسط وشرق أوروبا ودول الاتحاد السوفيتي السابق، والتي باتت تشكل بما تحتويه من مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية مصدر عدم استقرار في القارة الأوروبية. كما يلاحظ أن الحلف ركز على المهام السياسية له

في إشارة إلى عزم الحلف على تطوير الدور السياسي له، وتأكيد أهمية وجوده خصوصًا بعد انهيار حلف وارسو المعادي له، وتفككه رسميًّا في يوليو 1991. وكانت القضية الأمنية الرئيسية التي تشغل الحلف هي الترسانة النووية للاتحاد السوفيتي السابق، وضمان تأمينها ووضعها تحت السيطرة بحيث لا تصل إلى دول أو جماعات معادية.

ثانيًا: المفهوم الاستراتيجي السادس (واشنطن 23، 24 أبريل 1999):

صدر المفهوم الاستراتيجي السادس للحلف في قمة واشنطن خلال يومي 23، 24 أبريل 1999[46] بالتزامن مع الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس حلف الناتو (أبريل 1949)، وقد حدد الحلف في مفهومه الاستراتيجي الجديد أهدافه ومهامه، ورؤيته للتحديات والمخاطر، كما حدد توجهاته نحو تحقيق الأمن في القرن الحادي والعشرين. وقد بلغ عدد الدول الأعضاء 19 دولة، حيث ضم الحلف إلى عضويته كلًّا من: جمهورية التشيك، والمجر، وبولندا في 12 مارس 1999 في المرحلة الأولى له في توسيع عضويته. وكان من أهم التحديات التي واجهت الحلف في تلك السنوات أزمة البلقان المتمثلة في التفكك العنيف ليوغسلافيا (1992– 1995)[47].

وحول البيئة الاستراتيجية المتغيرة " The Evolving Strategic Environment"، أكد الحلف أنه استطاع أن يتكيف بصورة ناجحة سعيًا لتعزيز مقدرته على الإسهام في السلام والاستقرار في المنطقة الأوروبية– الأطلسية، حيث شمل الإصلاح الداخلي إيجاد بنية قيادة جديدة، بما في ذلك مفهوم قوة ائتلاف المهام المشتركة The Combined Joint Task Force، ووضع ترتيبات النشر السريع للقوات، وبناء هوية أمنية ودفاعية أوروبية في إطار الحلف[48].

كما أكد الحلف على أن منظمات الأمم المتحدة UN، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي OSCE، والاتحاد الأوروبي EU، واتحاد أوروبا الغربية WEU، قدمت مساهمات مميزة في الأمن والاستقرار الأوروبي– الأطلسي، حيث أصبحت ظاهرة المنظمات التي يعزز بعضها البعض سمة مركزية في البيئة الأمنية[49].

وقد جرى في ذلك المفهوم تحديد مهام الحلف بوضوح في أعقاب قيامه بدور حيوي ومهم خلال أزمة البلقان التي تمثلت في لعِب الحلف بقيادة أمريكية الدور الرئيسي في إنهاء الحرب، وإجبار الصرب على التفاوض حتى توقيع اتفاق دايتون للسلام[50]، وهو الأمر الذي أكد على أهمية وجود الحلف، وضرورة بقائه بعد نهاية الحرب الباردة.

وفي مجال البيئة الاستراتيجية الناشئة، أكد الحلف استمرار التحديات رغم التحولات الإيجابية، مع التأكيد على أن الحلف سوف يؤدي دورًا أساسيًّا في تعزيز الأمن الأوروبي– الأطلسي Euro–Atlantic strategic landscape،

وذلك من خلال دور سياسي متزايد للحلف يتبلور في إقامة مجموعة من الشراكات السياسية والعسكرية، والحوار والتعاون مع دول أخرى، وأيضًا انفتاح الحلف على قبول أعضاء جدد، والتعاون مع المنظمات الدولية بهدف منع اندلاع الصراعات العنيفة، والتعامل مع الأزمات الناشئة والممتدة، وعمليات دعم السلام بأشكالها، ووضع ترتيبات للانتشار السريع لقوات الحلف، مع إنشاء سياسة للأمن والدفاع الأوروبي في إطار الحلف[51]. وقد نجح الحلف في منتصف التسعينيات في التوسع سياسيًّا، علاوة على تواجده وفاعليته في الأزمات عسكريًّا كما سيرد ذكره. فعلى المستوى السياسي، أطلق الحلف برامج للشراكة والتعاون من أهمها:[52] برنامج الشراكة من أجل السلام الذي أُطلق في قمة الحلف في بروكسل عام 1994 كمبادرة من الحلف لبناء وتعزيز الثقة مع جمهوريات الاتحاد لسوفيتي السابق، ودول شرق ووسط أوروبا بهدف تحقيق الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية. ومجلس الشراكة الأوروبية– الأطلنطية في مايو 1997 ليحل محل مجلس تعاون شمال الأطلنطي الذي تأسس عام 1991، وكان ذلك الأخير يعمل بمثابة منتدى للحوار والتعاون مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، ودول شرق ووسط أوروبا، وكان ما استجد عليه في مجلس الشراكة الأوروبية– الأطلنطية هو أنه ضم دولًا أوروبية غير أعضاء في الحلف مثل السويد، وفنلندا، وسويسرا، والنمسا. كما عزز الحلف علاقاته مع كل من روسيا وأوكرانيا من خلال إنشاء المجلس المشترك الدائم للناتو وروسيا في مايو 1997، ولجنة الناتو– أوكرانيا لتعزيز الحوار والتعاون مع كل منهما. كذلك دشن الحلف مبادرة الحوار مع دول جنوب وشرق المتوسط، حيث أطلق الناتو الحوار في ديسمبر 1994، وبدأ فعليًّا في شهر فبراير 1995[53].

وقد أكد المفهوم الاستراتيجي الجديد على أن التهديدات المستقبلية سوف تكون متعددة الاتجاهات، وغالبًا ما يصعب التنبؤ بها، ووفقًا للمفهوم تظل هناك تحديات ومخاطر أخرى يمكن أن يتعرض لها الحلف، مثل الصراعات العرقية، وانتهاكات حقوق الإنسان، وعدم الاستقرار السياسي، وضعف الأوضاع الاقتصادية، مع تهديدات انتشار أسلحة الدمار الشامل (النووية والبيولوجية والكيميائية)، وعليه يتمثل دور الحلف العسكري في حماية السلم، وضمان سلامة ووحدة الأراضي، والاستقلال السياسي والأمني لدول الحلف، ولهذا السبب يجب أن تكون قوات الحلف قادرة على تحقيق مهام الردع، والدفاع بكفاءة عالية[54].

وفي مجال إدارة الأزمات، ذهب المفهوم الاستراتيجي في قمة الحلف عام 1999 إلى أبعد من سابقه الصادر عام 1991، حيث ذهب إلى أن إدارة الأزمات ومنعها هما من المهام الأمنية الرئيسية لحلف الناتو، مع التأكيد على أن حلف الناتو على استعداد في كل حالة على حدة، وبتوافق الآراء للمساهمة في منع نشوب الصراعات بصورة فعالة، والمشاركة الفعالة في إدارة الأزمات، والتأكيد على أن الحفاظ على القدرة الشاملة على إدارة الأزمات بنجاح جزء لا

يتجزأ من نهج الحلف للحفاظ على السلم، وتعزيز الأمن، حتى وإن كان خارج نطاق المادة الخامسة من معاهدة الحلف بما يشمل العمل على وقف حدة الصراع، وإدارة الأزمات، وعمليات دعم السلام، والإغاثة الإنسانية، هذا بالإضافة إلى استمرار التزام الناتو بالمادة الخامسة التي تنص على أن الاعتداء على أيٍّ من دول الحلف هو اعتداء على كل دوله، وهو الأمر الذي تمت ترجمته بالفعل من خلال أدوار الحلف في كل من كوسوفو في عام 1999، وأفغانستان، والعراق[55].

وقد أكد المفهوم الاستراتيجي السادس في عام ١٩٩٩ على قيام الحلف بمهام حددها رؤساء دول وحكومات أعضاء الناتو في خمس مهام أساسية على النحو التالي[56]:

الأمن: ويتمثل في العمل على إيجاد بيئة أمنية أوروبية– أطلسية مستقرة من خلال تعزيز وتطوير المؤسسات الديموقراطية، والالتزام بالحل السلمي للنزاعات بحيث لا يعود بمقدور أية دولة أن تهدد دولة أخرى سواء باستخدام القوة، أو التهديد باستخدامها.

التشاور: يشكل الحلف على النحو المنصوص عليه في المادة الرابعة من معاهدة واشنطن التأسيسية له منتدى أساسيًّا للتشاور الأوروبي الأطلنطي حول جميع القضايا المرتبطة بمصالحهم الحيوية، والتنسيق المناسب بين جهودهم في كافة المجالات ذات الاهتمام المشترك.

الردع والدفاع الجماعي: ويتمثل في قيام الحلف بممارسة سياستي الردع، والدفاع الجماعي ضد أي تهديد بالعدوان يستهدف أي عضو من أعضائه، وذلك على النحو المنصوص عليه في المادتين الخامسة والسادسة من معاهدة واشنطن لسنة 1949.

ولتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة الأورو– أطلنطية أضاف الحلف مهمتين جديدتين لا تندرجان تحت إطار المادة الخامسة من معاهدة واشنطن لسنة 1949، وهما[57]:

إدارة الأزمات: وتتمثل في الاستعداد بالإجماع– وحسب كل حالة على حِدَة– للمشاركة الفعالة في منع الصراعات، وإدارة الأزمات، والمساهمة في الاستجابة لتلك الأزمات بما يتوافق مع ما نصت عليه المادة السابعة من معاهدة واشنطن لعام 1949.

الشراكة: وتتمثل في دعم الشراكة والتعاون والحوار مع الدول الأخرى في المنطقة الأوروبية– الأطلسية على نطاق واسع بهدف زيادة الشفافية، والثقة المتبادلة، والعمل المشترك مع الحلف.

ونخلص من المفهوم الاستراتيجي للحلف لعام 1999 إلى أنه نجح في سياسته باستيعاب (أعداء الأمس) في الحلف، فضم كلًّا من التشيك، والمجر، وبولندا– كما سبق ذكره– مع سعيه لتعزيز مقدرته على الإسهام في السلام والاستقرار في المنطقة الأوروبية– الأطلسية من خلال دور سياسي متزايد للحلف. كما اقام الحلف بمجموعة من الشراكات السياسية والعسكرية والحوار والتعاون مع دول أخرى مثل أوكرانيا، وروسيا، ودول جنوب وشرق المتوسط، مع التأكيد على أن إدارة الأزمات بنجاح جزء لا يتجزأ من نهج الحلف للحفاظ على السلم وتعزيز الأمن حتى وإن كان خارج نطاق المادة الخامسة من معاهدة الحلف، وهو ما تبلور في صراع البوسنة (1992– 1995)، وكوسوفو (1998– 1999).

ثالثًا: المفهوم الاستراتيجي السابع (لشبونة 19، 20 نوفمبر 2010):

صدر المفهوم الاستراتيجي السابع للحلف في قمة لشبونة التي انعقدت في يومي 19، 20 نوفمبر 2010[58]، وتمت فيها المصادقة على وثيقة المفهوم الاستراتيجي الجديد الذي وضعت أسسه السياسية والعسكرية لجنة خبراء برئاسة مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت. وقد بلغ أعضاء دول الحلف في ذلك الوقت 26 دولة، حيث توسع الحلف التوسع الثاني له في 29 مارس 2004 ليضم سبع دول دفعة واحدة هي (بلغاريا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ودول البلطيق الثلاث: لاتفيا، إستونيا، ليتوانيا)، وهو يعد التوسع الأكبر في تاريخ الحلف منذ إنشائه[59].

وكان المفهوم الاستراتيجي السابع لعام 2010 بمثابة مراجعة للبيئة الأمنية التي عرفت تحولًا منذ عام 1999 الذي صدر فيه المفهوم الاستراتيجي السادس، فقد جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001، وعمليات الحلف في أفغانستان في أكتوبر 2001، والغزو الأمريكي للعراق في مارس 2003، ومبادرة اسطنبول للحوار مع دول الخليج العربي عام 2004، لتشكل تغيرات وتحديات تتطلب تكيف الحلف معها بما يضمن قدرات جديدة من أجل تحديات جديدة[60].

وقد أكد حلف الناتو في مفهومه الاستراتيجي السابع لعام 2010 التركيز على بناء قدراته في مجال إدارة الأزمات بما يمهد الطريق أمام تدخله بعمليات عسكرية تتجاوز حدوده الجغرافية في تهديدات تتمتع بطبيعة عالمية، وبذلك فقد تجاوز الخلاف بين أعضائه بشأن دوره العالمي الجديد، إذ كانت بعض دول الحلف مثل بريطانيا وكندا والدنمارك وهولندا والبرتغال تميل نحو تأييد موقف واشنطن الراغب في دور فاعل للحلف في مواجهة التهديدات والتحديات التي تظهر في أماكن جغرافية بعيدة عن أراضي حلف الناتو، غير أن العدد الأكبر من الدول الأعضاء– وعلى رأسها فرنسا– عارضت ذلك، وفضلت أن يظل الحلف مرتبطًا بالحدود الجغرافية لأعضائه في القارة الأوروبية خشية أن

ينتهي المطاف بالحلف إلى أن يصبح وسيلة لتحقيق المصالح الأمريكية، ويصبح أداة من أدوات سياستها الخارجية. من جانبها أيدت دول شرق أوروبا– حديثة الانضمام إلى الحلف– وجهة النظر الأمريكية على أمل كسب تقدير الولايات المتحدة، إذ كان أهم أهدافها هو ضمان حمايتها من أي اعتداء روسي عليها[61]، ومن ثم ينبغي الإشارة إلى أن المفهوم الاستراتيجي السابع لعام 2010 قد جاء في أعقاب ثماني سنوات من حكم الرئيس جورج بوش الابن التي شهدت ميلًا نحو فرض الهيمنة الأمريكية ليس فقط على الحلف، بل على العالم كله خصوصًا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والعمل على توظيف الحلف خارج حدوده لخدمة أهدافها في الهيمنة العالمية.

وعليه، فقد وضع حلف الناتو استراتيجيته الجديدة لعام 2010، وكان من أهم ما نصت عليه أن البيئة الأمنية الحديثة تحوي مجموعة واسعة من التحديات لأمن دول الحلف، ولذلك ينبغي عليه العمل بفاعلية على ثلاث مهام أساسية من أجل حماية أعضائه وفقًا للقانون الدولي، وهذه المهام هي[62]:

1- الدفاع الجماعي Collective defense:

تم التأكيد في هذا المفهوم الاستراتيجي السابع على أن كل أعضاء الناتو سوف يساعد كل منهم الآخر دائمًا ضد أي هجوم وفقًا للمادة 5 من اتفاقية معاهدة واشنطن، موضحًا أن العدوان العسكري التقليدي ضد دول الحلف بات أمرًا مستبعدًا، في مقابل ظهور تهديدات أكثر احتمالًا هي تهديدات غير تقليدية، تتمثل في توسع خطر الإرهاب، والهجمات الإلكترونية، وهجمات الصواريخ الباليستية، والأسلحة النووية، والتي أصبحت أكثر تكرارًا وفاعلية أكثر من أي وقت مضى، كما أن لها تكلفة عالية في الضرر الذي يمكن أن تلحقه باستقرار وازدهار دول الحلف. وهناك أيضًا خطر تهديد طرق إمدادات الطاقة العالمية، مع اعتماد دول الحلف المتزايد على طرق وخطوط تجارة الطاقة الدولية. ويضاف إلى ما سبق خطر المشكلات البيئية المصاحبة لتغير المناخ، وما يرتبط بها من مخاطر صحية. ويؤكد ويركز الحلف على خطر الإرهاب تأثرًا بأحداث 11 سبتمبر عام 2001، وتداعياتها، وإن جاءت صياغة المفهوم الجديد للحلف متأخرة عن تلك الأحداث بحوالي تسعة أعوام، ولكن تتعاظم مخاوف الحلف من تلك الظاهرة في ضوء إمكانية ارتباط الإرهاب بالخطر النووي أو غيره من أشكال الإرهاب الحديثة[63].

2- **إدارة الأزمات Crisis management:** أكد الحلف على أن لديه مجموعة من الأدوات السياسية والعسكرية معًا لتعزيز الأمن العالمي للتصدي لكل أشكال الأزمات سواءً ما يقع منها داخل أراضي الحلف أو ما يقع خارجها، ويستخدم الناتو مزيجًا مناسبًا من تلك الأدوات السياسية والعسكرية للمساعدة في إدارة الأزمات التي قد تؤثر في أمن

دول الحلف قبل أن تتصاعد إلى صراعات، ووقف الصراعات التي تهدد أمن الحلف حال حدوثها، والمساعدة على توطيد الاستقرار في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، وتحقيق الاستقرار في حالات ما بعد الصراع post-conflict situation). وتحقيقًا لهذه الغاية فإن الحلف يعمل على تعزيز عملية تبادل المعلومات الاستخباراتية لتحسين وتطوير قدرته على إدارة الصراع، والعمل على التنبؤ به وتجنبه ما أمكن ذلك، وتوسيع الحوار السياسي بين الدول الأعضاء في الحلف ومع الدول الشريكة بشكل منتظم، وفي جميع مراحل الأزمة، مع تطوير عقيدة وقدرات الحلف بشأن عمليات التدخل السريع، وتحقيق الاستقرار، وفي مجال إعادة الإعمار[64].

3- التعاون الأمني Cooperative security : بسبب تأثر حلف الناتو بالتطورات السياسية والأمنية خارج حدوده، لذلك سوف يعمل بشكل نشط على تعزيز الأمن الدولي من خلال العمل بشكل وثيق مع الشركاء الدوليين سواء كانوا من الدول، أو من المنظمات الدولية، مع المساهمة بشكل فعال ونشط في جهود الحد من التسلح، وعدم الانتشار non-proliferation، ونزع السلاح. وأكد المفهوم على أهمية التعاون مع الأمم المتحدة من أجل تقديم مساهمة متواصلة وكبيرة للعمليات الأمنية في جميع أنحاء العالم، موضحًا أن الاتحاد الأوروبي يمثل شريكًا نشطًا ومهمًّا يساهم بفاعلية في تحقيق الأمن في المنطقة الأوروبية الأطلسية، وضعًا في الاعتبار أن معظم دول الحلف هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وأيضًا في الأمم المتحدة مما ييسر التعاون بين المنظمتين.

وقد أكد الحلف من جديد التزامه بإبقاء باب عضويته مفتوحًا أمام جميع الديمقراطيات الأوروبية التي تلبي معاييرها. من جانب آخر، أكد المفهوم الاستراتيجي السابع على النهج "الشامل" في إدارة الأزمات بفاعلية بما يتضمنه من أدوات سياسية ومدنية وعسكرية، مع عمل الناتو بشكل نشط مع الفاعلين الدوليين قبل وأثناء وبعد الأزمات بهدف التخطيط والتنفيذ المشترك للخطط على أرض الواقع، وكذلك تعزيز التماسك والفاعلية في الجهد الدولي لمنع وإدارة الأزمات، وإعادة البناء والاستقرار بعد حدوث الصراعات. وباختصار تحول حلف الناتو من منظمة أمنية تعمل وفقًا لمبدأ الأمن الجماعي للدول الأعضاء ضمن المجال الجغرافي الذي يحدده الفصل الخامس من معاهدة واشنطن في أبريل عام 1949 إلى منظمة تعطي اهتمامًا متزايدًا لقضايا الأمن على المستوى الدولي، وذلك بالتعاون مع الدول غير الأعضاء في الحلف والمنظمات الدولية[65].

ووفقًا للدراسات فإن هذه الرغبة من الحلف إلى توسيع نطاق مشاركة الدول الأخرى معه تعود إلى مجموعة من الأسباب[66]:

أولها: أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر أوضحت الطبيعة الخطرة للإرهاب العالمي الذي فاجأ الولايات المتحدة دون أن يستطيع الحلف تفعيل المادة الخامسة للدفاع عنها، بل إن تلك الأخيرة لم تتمكن من رد الهجوم الإرهابي المفاجيء عليها أو منعه، وقائيًا، من الحدوث؛ ربما بسبب أن تلك الأحداث كانت فريدة وغير مألوفة وغير مسبوقة في طبيعتها. من جانب آخر، أظهرت أحداث 11 سبتمبر أهمية قيام الحلف بمواجهة التهديدات الإرهابية خارج حدوده الجغرافية، وهو ما يستدعي العمل الاستباقي للتعامل مع تلك التهديدات في منابعها قبل وصولها إلى أراضي الدول الأعضاء في الحلف.

ثانيها: أن في النظام الدولي السابق على أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وخلال الحرب الباردة، أيضًا، كانت الدول هي الفاعل الرئيسي في ذلك النظام، وكانت القضايا تتعلق إما بالصراع أو التعاون بين الدول، أما في النظام العالمي الجديد فقد اتسعت حدوده، وظهر فيه فاعلون عالميون مثل الشركات العالمية، والمنظمات الدولية، وأصبحت قضاياه عالمية النطاق بفضل التطور التكنولوجي الذي أزال حواجز الزمان والمكان، ليتغير طابع نظام العلاقات فيما بين هؤلاء الفاعلين، ولتختلف معه السياسات والاستراتيجيات المطلوب تبنيها في التعامل مع ذلك النظام الجديد.

ثالثها: أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 أظهرت استعانة الإرهاب بالتكنولوجيا، الأمر الذي ضاعف من أهمية الاهتمام بالخطر التكنولوجي، ووسائل مواجهته، وألقى الضوء على الحاجة إلى التخطيط في الوقت المناسب لتبادل المعلومات الاستخباراتية. لقد أورد المفهوم الاستراتيجي لعام 2010 مجموعة من التهديدات الجديدة التي تشكل خطرًا على أمن الحلف، ومن بين تلك التهديدات يتم ذكر الهجمات السيبرانية Cyber attacks لأول مرة في مفاهيم الحلف[67]، في الفقرة 12، تحت عنوان البيئة الأمنية للحلف، وذكر مفاهيم مرتبطة بها مثل: الدفاع السيبراني cyber–defense، والحماية السيبرانية cyber protection، والوعي أو الدراية السيبرانية للحلف NATO cyber awareness.

ومن اللافت للنظر أن المفهوم الاستراتيجي السابع قد ذكر في الفقرة (33) أن التعاون بين حلف الناتو وروسيا هو أمر مهم استراتيجيًا كونه يساهم في خلق السلام والاستقرار والأمن المشترك لكلا الجانبين[68]. كما يؤكد في نفس الفقرة على أن حلف الناتو لا يشكل أي تهديد لروسيا، وأنه يرغب في تحقيق علاقة شراكة استراتيجية معها، وبشكل عام يغلب على المفهوم الاستراتيجي السابع في 2010 لغة إيجابية في ذكر علاقة الحلف مع روسيا.

ونخلص من هذا المفهوم السابع للحلف لعام 2010 أنه بعد مرور قرابة عقدين على نهاية الحرب الباردة بات أكثر ثقة وثباتًا في دوره السياسي؛ فقد توسع الحلف عام 2004 ليضم سبع دول دفعة واحدة ليصبح عدد دوله 26

دولة، وتركيزه على بناء قدراته في مجال إدارة الأزمات بما يمهد الطريق أمام تدخله بعمليات عسكرية تتجاوز حدوده الجغرافية في تهديدات تتمتع بطبيعة عالمية، وهو ما بات مطلبًا (أمريكيًّا) ملحًّا خصوصًا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وشن الحرب الأمريكية العالمية على الإرهاب، حيث جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001، وعمليات الحلف في أفغانستان في أكتوبر 2001، والغزو الأمريكي للعراق في مارس 2003، ومبادرة اسطنبول للحوار مع دول الخليج العربي عام 2004، لتشكل تغيرات وتحديات تتطلب تكيف الحلف معها بما يضمن قدرات جديدة من أجل تحديات جديدة. كما أكد الحلف على بروز مجموعة من التهديدات الجديدة التي تشكل خطرًا على أمن الحلف، مثل ارتباط الحلف بالتكنولوجيا، ومن بينها الهجمات السيبرانية التي تم ذكرها لأول مرة في مفاهيم الحلف.

رابعًا: المفهوم الاستراتيجي الثامن للحلف (مدريد 29، 30 يونيو 2022):

مثلت قمة الحلف المنعقدة يومي 29 و30 يونيو 2022 في مدينة مدريد أهمية خاصة له، فقد صدر عنها المفهوم الاستراتيجي الثامن للحلف. وتعد قمة الحلف في العاصمة الإسبانية مدريد هي الثالثة التي يعقدها الحلف خلال عام 2022؛ فقد عقد الحلف قمتين استثنائيتين له: الأولى في 25 فبراير 2022، وكانت قمة طارئة افتراضية عقدت عبر الفيديو كونفرنس، والثانية في 24 مارس 2022 في بروكسل، وعقد كلاهما لبحث كيفية مواجهة الغزو الروسي للأراضي الأوكرانية الذي جاء في 24 فبراير 2022، وكيفية الرد عليه، وكان ذلك الحدث هو الشاغل الأهم لتلك القمم الثلاث.

ويعد المفهوم الاستراتيجي الصادر عن قمة مدريد الرابع للحلف بعد نهاية الحرب الباردة، ويقوم على تحديد أولويات الحلف ومهامه الأساسية ونهجه للعقد القادم. كما يصف المفهوم البيئة الأمنية التي تواجه التحالف، ويؤكد من جديد قيمه، ويوضح الهدف الرئيسي لحلف الناتو المتمثل في ضمان الدفاع الجماعي لحلفائه. كذلك يحدد المهام الأساسية الثلاث لحلف الناتو المتمثلة في: الردع والدفاع، ومنع الأزمات وإدارتها، والأمن التعاوني[69].

وتعد الحرب الروسية الأوكرانية، والتداعيات المترتبة عليها أحد أهم دوافع إصدار المفهوم الاستراتيجي الجديد للناتو في ذلك التوقيت لما نتج عنها من اضطراب للبيئة الأمنية والسياسية داخل أوروبا، وأيضًا ما فرضته من تأثيرات سلبية على الاقتصاد العالمي، علاوة على التحديات والتهديدات الأمنية التي تسببها الحرب لدول الحلف، واحتمال توسع الصراع مستقبلًا. ومن جانب آخر، يتضح أن حالة التوافق بين الدول الأعضاء بشأن مخاطر هذه الحرب، إلى جانب تنامي التهديدات العالمية قد أسهمت في التسريع بإصدار المفهوم الاستراتيجي للحلف بما يتضمنه من ترتيبات

أمنية، وتحركات وأنشطة عسكرية[70]. وقد وصف المفهوم الاستراتيجي روسيا بأنها تشكل التهديد الأكبر، وبشكل مباشر لأمن الحلفاء، والسلام والاستقرار في المنطقة الأوروبية الأطلسية[71].

وقد حضر قادة الدول الأعضاء في الحلف (ثلاثين دولة) وشركاء الحلف الرئيسيين من أوروبا وآسيا قمة الحلف المنعقدة يومي 29 و30 يونيو 2022 في مدينة مدريد، كما حضر القمة للمرة الأولى شركاء الحلف في منطقة آسيا والمحيط الهادىء على مستوى القادة، حيث شارك في القمة رؤساء وزراء اليابان فوميو كيشيدا، وكوريا الجنوبية يون سوك يول، ونيوزيلندا جاسيندا أرديرن، وأستراليا أنتوني ألبانيزي، والذين أعربوا عن ارتياحهم لتضمين المفهوم الاستراتيجي للمرة الأولى التحديات التي تطرحها الصين على مصالح وأمن وقيم دول الحلف، وتعبر دعوة الحلف لهؤلاء القادة للحضور في قمة الناتو عن الاهتمام بمصالح الحلف في منطقة الأندو– باسيفك[72]. من جانبها أكدت وزارة الخارجية الأمريكية[73] في تقرير صادر عنها أن تلك "الشراكات الدولية الموسعة" تتضمن إطلاق الحلف والشركاء من آسيا والمحيط الهادىء خارطة طريق لتوسيع التعاون بما يضمن التشاور السياسي الوثيق، والعمل المشترك بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك التهديدات السيبرانية والمختلطة، والأمن البحري، ومكافحة الإرهاب، وتأثير تغير المناخ على الأمن.

وقد وفرت القمة فرصة لتعزيز الجهود المشتركة التي يبذلها الحلفاء والشركاء لتقوية النظام الدولي القائم على القواعد والأسس الدولية المتفق عليها عالميًّا (الحريات، الديمقراطية، حقوق الإنسان... إلخ). كما أعاد الرئيس بايدن التأكيد على التزام الولايات المتحدة الثابت بالرابط عبر الأطلنطي، والمادة الخامسة من الحلف، وبالإضافة إلى مساهمات جديدة رئيسية عسكرية من الحلفاء، أعلن الرئيس بايدن أيضًا خلال القمة على تمركز جديد للقوات والقدرات الأمريكية في أوروبا لدعم الحلف، وصد أي عدوان على دوله[74].

المهام الرئيسة للحلف:

تركز الهدف الرئيس لحلف الناتو بشكل عام في ضمان الأمن الجماعي للدول الثلاثين (انضمت فنلندا للحلف رسميًّا في 4 أبريل 2023 لتصبح العضو الحادي والثلاثين) الأعضاء في مواجهة جميع التهديدات أيًّا كان مصدرها بوصفه تحالفًا دفاعيًّا بالأساس. وفي تحليله للبيئة الاستراتيجية الجديدة، أكد الحلف اختلاف المفهوم الاستراتيجي الجديد له بالنظر إلى طبيعة التهديدات التقليدية المتمثلة في الغزو الروسي لأوكرانيا، وتهديد سلامتها الإقليمية، موضحًا في الفقرة السادسة تحت عنوان البيئة الاستراتيجية[75] أن النطاق الأوروبي–الأطلنطي لم يعد في حالة سلام بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، مؤكدًا أنه لا يمكن للحلف أن يسقط من حساباته احتمال شن هجوم آخر على السيادة

والسلامة الإقليمية لدولة عضو في الحلف من دوله الثلاثين، وفي هذا الصدد حددت الوثيقة ثلاثة مهام رئيسة للحلف خلال العقد المقبل تتمثل فيما يلي[76]:

– **الردع والدفاع Deterrence and Defense**: حيث أكد الحلف أن مهام الدفاع والردع هي الأساس في في سياسة الحلف لتحقيق أمن أعضائه، موضحًا أن موقف الناتو من الردع والدفاع يستند إلى مزيج مناسب من القدرات الدفاعية النووية والتقليدية والصاروخية، تكمله القدرات الفضائية والإلكترونية، وأشار إلى أنه سوف يستخدم الأدوات العسكرية وغير العسكرية بطريقة متناسبة ومتكاملة للرد على جميع التهديدات الموجهة لدول الحلف بالطريقة والتوقيت المناسبين، وذلك عبر تطوير دفاع جوي وصاروخي بهدف منع أي عدوان محتمل من أي خصم، وهو ما يستدعي تعزيز جاهزية الأعضاء، وتحسين القدرة على الانتشار والاستجابة والتكامل في عمل القوات. كما ركزت الوثيقة أيضًا على أهمية الأمن البحري لتعزيز الردع ضد التهديدات البحرية، ودعم حرية الملاحة، وتأمين طرق وخطوط التجارة البحرية الرئيسية.

كما أشار الحلف إلى إمكانية اللجوء للمادة الخامسة من معاهدة الحلف في أمرين: الأول في الفقرة 25 من المفهوم الاستراتيجي[77]، حيث جاء في سياق تأكيد الناتو على أنه سوف يعزز قدرات أعضائه للعمل بفاعلية في الفضاء والفضاء الإلكتروني للمنع والاكتشاف والمقاومة والاستجابة لمجموعة من التهديدات، مشيرًا إلى أن تلك الأنشطة السيبرانية الضارة أو العمليات العدائية في الفضاء يمكن أن تصل إلى مستوى الهجوم المسلح بما قد يستدعي تفعيل الناتو للمادة الخامسة من معاهدة واشنطن. أما الموضع الثاني فجاء في سياق حديثه عن تعزيز قدرات الناتو في مواجهة التكتيكات الهجينة من الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية، في الفقرة 27 من المفهوم الاستراتيجي[78]، حيث أكد على أن هذه التكتيكات يمكن أن تصل إلى مستوى الهجوم المسلح، ويمكن أن تؤدي بالحلف إلى اللجوء للمادة الخامسة من معاهدة واشنطن 1949 المؤسسة للحلف.

من جانب آخر، ومن أجل تحقيق ردعٍ ودفاعٍ أقوى، قام الحلف بتنشيط خططه الدفاعية ردًّا على "العدوان الروسي على أوكرانيا"، حيث أصبح أكثر من 40 ألف جندي تحت قيادة الحلف المباشرة، وضاعف الحلفاء أيضًا مجموعات القتال التابعة للحلف على الجناح الشرقي مما يضمن دفاعًا قويًّا من بحر البلطيق حتى البحر الأسود، مع مصادقة قادة الحلفاء في القمة على مكانة قوة دفاعية معززة جديدة مع رؤية بزاوية 360 درجة عبر البر والجو والبحر والإنترنت والفضاء، مع تعزيز مكانة الحلف واستعداده وقابليته للتشغيل البيني من خلال المزيد من التعزيزات وبرامج التدريب. كما نشرت الولايات المتحدة أو وسعت نطاق أكثر من 20 ألف جندي إضافي في أوروبا، وثمة حوالى 100 ألف

جندي أمريكي في مهام للدفاع والردع في القارة الأوروبية بهدف ضمان الدفاع عن الدول الأعضاء في الحلف. كذلك قامت دول الحلف أيضًا بتعزيز مساهماتها في الحلف بشكل كبير من خلال التعزيزات المحددة، وإنشاء هياكل قتالية جديدة ذات مصداقية قادرة على توسيع نطاق العمل عبر الجناح الشرقي مما يدل على دعمهم للمسئولية المشتركة للدفاع والأمن داخل الحلف عبر الأطلسي[79].

– **منع الأزمات وإدارتها Crisis Prevention and Management** : أكد المفهوم الاستراتيجي أن الحلف سوف يواصل العمل على منع الأزمات، والاستجابة لها من خلال عدة آليات، منها: تعزيز القدرات في مجال الاستجابة للأزمات وإدارتها عبر التدريبات المنتظمة، والتنسيق المشترك، ورفع جهود توقع الأزمات والصراعات ومنعها، وتعزيز الاهتمام بتحقيق الأمن البشري، بما في ذلك حماية المدنيين، وتخفيف الأضرار التي تلحق بهم بما يتطلب تعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة لمعالجة الظروف الدافعة إلى تأجيج الأزمات، وتهديد استقرار الدول.

الأمن التعاوني Cooperative Security : أعاد الناتو التأكيد، من خلال الوثيقة، على سياسة الباب المفتوح للحلف (open door policy) ، مؤكدًا في الفقرة 40 من المفهوم الاستراتيجي[80] على أن قرارات العضوية تُتخذ من جانب الدول الأعضاء بحيث لا يكون لطرف ثالث رأي في هذه العملية، وأكد الحلف على أن أمن الدول الطامحة للانضمام إليه متشابك مع أمن الحلف بما يدفعه إلى دعم استقلالها، وسيادتها الإقليمية، وتعزيز قدرتها على الصمود في وجه التدخلات الضارة، لذا سيواصل الناتو شراكته مع البوسنة والهرسك وجورجيا وأوكرانيا لتعزيز المصالح المشتركة بين الجانبين، فضلًا عن دعم التطلعات الأورو– أطلسية للدول المهتمة في غرب البلقان والبحر الأسود بالانضمام إلى الحلف .

وأكدت الوثيقة على استمرار الحلف في تعزيز شراكاته مع الحلفاء المؤمنين بقيم الحلف، والنظام الدولي القائم على القواعد، وفي مقدمتهم الاتحاد الأوروبي، وزيادة التشاور في القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل تأثير تغير المناخ على الأمن، والتقنيات الناشئة والمدمرة، علاوة على العمل مع الشركاء لمعالجة التهديدات والتحديات الأمنية المشتركة في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية للحلف، بما فيها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنطقة الساحل، ومنطقة المحيط الهندي، والمحيط الهادىء.

الدعم لأوكرانيا:

أكد المفهوم الاستراتيجي الثامن للحلف في مقدمته[81] على أن وجود أوكرانيا كدولة قوية ومستقلة أمر حيوي لاستقرار المنطقة الأوروبية– الأطلسية، وأن السلوك الروسي بغزوها يشكل نمطًا من السلوك العدواني الروسي ضد جيرانه وضد المجتمع الأوسع عبر الأطلسي.

وسيستمع قادة الحلف مباشرة في القمة من الرئيس الأوكراني زيلينسكي، ويناقشون معه جهودهم المتواصلة لتزويد أوكرانيا بالمساعدات الأمنية والإنسانية والاقتصادية. وكانت الولايات المتحدة منذ بداية إدارة الرئيس جو بايدن قد قدمت أكثر من 6,3 مليار دولار من المساعدات الأمنية لدعم حق أوكرانيا في الدفاع عن نفسها، مع التأكيد على دعم الحلفاء لها في القمة بحزمة مساعدات شاملة محدثة من أجل دعم احتياجاتها قصيرة وطويلة الأجل بشكل أفضل.

من جانبه انتقد تقرير المفهوم الاستراتيجي سياسات الصين بشدة في الفقرة 13 منتقدًا "طموحاتها وسياساتها القسرية التي تتحدى مصالحنا وأمننا وقيمنا، حيث تستخدم جمهورية الصين الشعبية مجموعة واسعة من الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية لزيادة بصمتها العالمية ومشروعها، بينما تظل غامضة بشأن استراتيجيتها ونواياها وحشدها العسكري، حيث تستهدف عملياتها الهجينة والإلكترونية الخبيثة، وخطابها التصادمي، ومعلوماتها المضللة الحلفاء، وتضر بأمن التحالف. كما أنها تسعى جاهدة إلى تقويض النظام الدولي القائم على القواعد والأسس، بما في ذلك المجالات الفضائية والإلكترونية والبحرية"[82]. وأضاف تقرير المفهوم الاستراتيجي أن تعميق الشراكة الاستراتيجية بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي ومحاولاتهما المتضافرة لتقويض النظام الدولي القائم على القواعد والأسس يضر بقيمنا ومصالحنا. من جانب آخر أكد المفهوم الاستراتيجي أن الحلف يعمل مع الشركاء للمصادقة على خطة عمل جديدة لتعزيز التعاون السيبراني بمختلف أشكاله عبر المستويات السياسية والعسكرية والتقنية بناءً على اعتماد سياسة جديدة للدفاع السيبراني لحلف الناتو العام الماضي باعتبار أن الفضاء السيبراني مجال تشغيلي لحلف الناتو، وسوف يشكل أيضًا عنصرًا رئيسيًّا لتعزيز مكانة الردع والدفاع للحلف. وفي مجال المناخ ذكر المفهوم الاستراتيجي في الفقرة 19 أن تغير المناخ يعد تحديًا واضحًا ومحددًا في عصرنا، وله تأثير عميق على أمن الحلفاء، فهو يفاقم الأزمات والتهديدات، ويمكن أن يؤدي إلى تفاقم الصراع وعدم الاستقرار في الدول، حيث إن تغير المناخ يؤثر على البنية التحتية لدول الحلف، وتحتاج قوات الحلف إلى العمل في ظروف مناخية أكثر قسوة تناسب تلك التغيرات التي نتجت عنها دعوة جيوش دول الحلف بشكل متكرر للمساعدة في الإغاثة في حالات الكوارث[83].

ومما سبق نجد أن المفهوم الاستراتيجي الثامن للحلف قد ركز على ما أسماه "العدوان الروسي على أوكرانيا"، معتبرًا روسيا التهديد المباشر الأكبر لدول الحلف، موضحًا أنه من أجل رد ذلك العدوان، وتحقيق ردعٍ ودفاعٍ أقوى قام الحلف بتنشيط خططه الدفاعية، حيث أصبح أكثر من 40 ألف جندي تحت قيادة الحلف المباشرة. كما انتقد الصين بشدة، وكان حضور قادة من آسيا قمة الحلف في مدريد مؤشرًا ورسالة واضحة للصين بأنها ليست بعيدة عن نفوذ حلف الناتو وحلفائه وشراكاته في آسيا. كذلك أوضح بجلاء أن الحلف يضع في اعتباره قضايا الدفاع السيبراني، وتغير المناخ، وأثرها على سياسات وتحركات الحلف مع أصدقائه وأعدائه في الاعتبار.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

تعد المفاهيم الاستراتيجية لحلف الناتو على درجة كبيرة من الأهمية؛ فهي تحدد الغرض الدائم للحلف، وطبيعته، ومهامه الأمنية الأساسية، والتحديات والفرص التي يواجهها في بيئة أمنية متغيرة. كما يحدد عناصر اقتراب التحالف تجاه تحقيق أمنه، ويقدم مبادىء توجيهية لتكيفه السياسي والعسكري تجاه المتغيرات الدولية والإقليمية.

كما عملت المفاهيم الاستراتيجية للحلف منذ نهاية الحرب الباردة على التعامل مع تحديات مختلفة في كل مرة، مقسمة إلى فترات، يقارب كل منها قرابة عقد من الزمان، إذ سعى المفهوم الاستراتيجي لعام 1991 إلى التأكيد على مهام وأهداف الحلف التي تأسس من أجلها وفقًا لمبادىء الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما يلاحظ أن الحلف ركز على المهام السياسية له في إشارة إلى عزمه على تطوير دوره السياسي، وتأكيد أهمية وجوده.

بينما حرص المفهوم الاستراتيجي للحلف لعام 1999 على إنشاء مجموعة من الشراكات السياسية والعسكرية، والحوار والتعاون مع دول أخرى مثل أوكرانيا، وروسيا، ودول جنوب وشرق المتوسط، مع التأكيد على أن إدارة الأزمات بنجاح جزء لا يتجزأ من نهج الحلف للحفاظ على السلم، وتعزيز الأمن.

أما المفهوم السابع للحلف لعام 2010 فجاء في مرحلة بات فيها الحلف أكثر ثقة وثباتًا في دوره السياسي؛ فقد توسع ليصبح عدد دوله 26 دولة، وركز على بناء قدراته في مجال إدارة الأزمات، وهو ما بات مطلبًا (أمريكيًا) ملحًا خصوصًا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وما تلاها من عمليات الحلف في أفغانستان في أكتوبر 2001، والغزو الأمريكي للعراق في مارس 2003، ومبادرة اسطنبول للحوار مع دول الخليج العربي عام 2004، لتشكل تغيرات وتحديات تتطلب تكيف الحلف معها بما يضمن قدرات جديدة من أجل تحديات جديدة.

في حين ركز المفهوم الاستراتيجي الثامن للحلف على ما أسماه "العدوان الروسي على أوكرانيا"، معتبرًا روسيا التهديد المباشر الأكبر لدول الحلف، بعد أن كان قد ذُكر في المفهوم الاستراتيجي السابع السابق عليه أن التعاون بين حلف الناتو وروسيا هو أمر مهم استراتيجيًّا كونه يساهم في خلق السلام والاستقرار والأمن المشترك لكلا الجانبين، وهو ما يعد تغيرًا كبيرًا في استراتيجية الحلف بناءً على تطور الأحداث، موضحًا أنه من أجل رد ذلك العدوان الروسي قام بتنشيط خططه الدفاعية. كما انتقد المفهوم الصين بشدة، وكان حضور قادة من آسيا قمة الحلف في مدريد مؤشرًا ورسالة واضحة للصين بأنها تمثل تحديًا للحلف وحلفائه في آسيا. كما أوضح المفهوم الاستراتيجي بجلاء أن الحلف يضع في اعتباره قضايا الدفاع السيبراني، وتغير المناخ، وأثرها على سياسات وتحركات الحلف مع أصدقائه وأعدائه في الاعتبار.

المراجع

[1] لفهم نشأة وتكوين الأحلاف الدولية منذ عام 1815 وحتى عام 1991 انظر: عماد جاد، حلف الأطلنطي: مهام جديدة فى بيئة أمنية مغايرة (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2010)، ص ص 73- 140.

[2] ممدوح شوقي مصطفى كامل، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي (القاهرة: دار النهضة العربية، 1985)، ص 339.

[3] المرجع السابق، ص ص 341، 342.

[4] ممدوح محمود مصطفى منصور، سياسات التحالف الدولي" دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية" (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997)، ص ص 152، 153.

[5] المرجع السابق، ص 161.

[6] المرجع السابق، ص ص 163، 177.

[7] المرجع السابق، ص 344.

[8] David V. Edwards' International political analysis (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1964) p.206.

[9] Stephen M. Walt , "Why Alliances Endure or Collapse", Survival, Vol. 39, No.1, Spring 1997, p. 157.

[10] محمد أبوبكر أحمد حسين، حلف شمال الأطلنطي ومهام ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة أسيوط: كلية التجارة، 2021)، ص ص 23، 24.

[11] المرجع السابق، ص 24.

[12] إيمان أحمد عبد الحليم مهدي، المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو وإدارة الأزمة: تطبيقًا على حالتي أفغانستان وليبيا، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، 2016)، ص 26.

[13] محمد أبوبكر أحمد حسين، مرجع سابق، ص ص 25، 26.

[14] المرجع السابق، ص 26.

[15] محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم المعرفة رقم 7 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يوليو 1978)، ص 8.

[16] عماد جاد، حلف الأطلنطى: مهام جديدة فى بيئة أمنية مغايرة (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2010)، ص 21.

[17] انظر في ذلك: محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص ص 85، 111. ومن الجدير بالذكر أن منظمة التعاون الإسلامي تعد ثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة، وتضم 57 دولة موزعة على أربع قارات، وتعتبر نفسها أنها تُمثل الصوت الجماعي للعالم الإسلامي، وتسعى إلى حماية مصالحه، والتعبير عنها دعمًا للسلم والانسجام الدوليين، مع العمل على تعزيز العلاقات بين شعوب العالم. انظر موقع المنظمة على الرابط التالي:

https://www.oic-oci.org/page/?p_id=56&p_ref=26&lan=ar

[18] وثائق الناتو الاستراتيجية: المبادىء العامة والغايات، الدور والمهام، السياسات والبرامج في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (بريطانيا: شركة ماجستكس للاستشارات والتدريب، 2001).

[19] Thierry Tardy (ed.), NATO's New Strategic Concept, NDC Research Paper ,No. 25 (Rome: NATO Defense College, September 2022) p.1

[20] إيمان أحمد عبد الحليم مهدي، مرجع سابق.

[21] عماد جاد، مرجع سابق.

[22] نزار إسماعيل الحيالي، دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003).

[23] كاظم هاشم نعمة، حلف الأطلسي: التوسع إلى الشرق، الحوار مع الجنوب، والأمن القومي العربي (طرابلس- الجماهيرية العظمى: أكاديمية الدراسات العليا، 2003).

[24] محمد أبوبكر أحمد حسين، مرجع سابق.

[25] مصطفى علوي سيف، استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي، سلسلة دراسات استراتيجية رقم 129 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).

[26] فيليب جوردن، تعاظم دور حلف الناتو في الشرق الأوسط الكبير (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).

[27] لخميسي شيبي، الأمن الدولي بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية: فترة ما بعد الحرب الباردة 1991 -2008 (القاهرة: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010).

[28] أشرف محمد عبدالحميد كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثيراستراتيجية حلف الناتو، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، 2009).

29 Thierry Tardy (ed.), op. cit., p.5.

[30] Ellen Swicord, NATO's New Strategic Concept: What it is and Why it Matters, available at: NATO's New Strategic Concept: What it is and Why it Matters

[31] Strategic Concepts, Last updated: 18 Jul, 2022available at: https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_56626.htm

[32] Ibid,

[33] السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، مكتبة الأسرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005)، ص 137.

[34] محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين (القاهرة: دار الفجر، 2002)، ص 566.

[35] أميتاف أشاريا، باري بوزان، (ترجمة) عمار بوعشة، تشكيل العلاقات الدولية العالمية: أصول حقل العلاقات الدولية وتطوره في ذكراه المئوية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 502 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2023)، ص ص 182، 183.

[36] كارين إ. منغست؛ إيفان م. أريغوين تفت، ترجمة: حسام الدين خضور، مبادىء العلاقات الدولية (دمشق: دار الغرقد، 2013)، ص ص 79، 80.

[37] The Alliance's New Strategic Concept 1991 , available at:
https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_23847.htm
[38] North Atlantic Treaty Organization, The Alliance's New Strategic Concept (1991),
[39] وثائق الناتو الاستراتيجية: المبادىء العامة والغايات، الدور والمهام، مرجع سابق، ص 17.
[40] North Atlantic Treaty Organization, The Alliance's New Strategic Concept 1991 , op .cit.
[41] محمد أبوبكر أحمد حسين، مرجع سابق، ص 114.
[42] تحدد المادة الخامسة من معاهدة واشنطن مبدأ الدفاع الجماعي (مبدأ الواحد للكل والكل للواحد) كمبدأ عمل للحلف، وتحدد المادة السادسة النطاق الجغرافي لعمل الحلف. انظر في ذلك:
The North Atlantic Treaty, Washington D.C. - 4 April 1949, available at:
https://www.nato.int/cps/en/natolive/official_texts_17120.htm
[43] لخميسي شيبي، ص ص 169، 170.
[44] North Atlantic Treaty Organization, The Alliance's New Strategic Concept 1991 , op .cit.
[45] محمد أبوبكر أحمد حسين، مرجع سابق، ص ص 116- 118.
[46] North Atlantic Treaty Organization, The Alliance's Strategic Concept (1999), available at:
https://www.nato.int/cps/en/natolive/official_texts_27433.htm
[47] إيمان أحمد عبد الحليم مهدي، المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو وإدارة الأزمة: تطبيقًا على حالتي أفغانستان وليبيا، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، 2016)، ص 54.
[48] North Atlantic Treaty Organization, The Alliance's Strategic Concept (1999), op. cit.
[49] وثائق الناتو الاستراتيجية: المبادىء العامة والغايات، الدور والمهام، السياسات والبرامج في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 23.
[50] حول الصراع في البلقان وتحديدًا الصراع في البوسنة ثم اتفاقية دايتون للسلام انظر مثلًا:
كريم الماجري، ثقل التاريخ وعوامل الاستراتيجية في تقرير مصير البوسنة والهرسك، سلسلة أوراق الجزيرة رقم 31 (الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2013).
[51] لخميسي شيبي، ص 183.
[52] محمد أبوبكر أحمد حسين، مرجع سابق، ص ص 126- 133، لخميسي شيبي، المرجع السابق، ص ص 213- 242.
[53] ضم الحوار في فبراير 1995 كلًا من: مصر، وإسرائيل، والمغرب، وتونس، ثم الأردن في نوفمبر 1995، والجزائر في فبراير 2000. للمزيد عن الحوار انظر:
Ian O. Lesser ,NATO Looks South: New Challenges and New Strategies in the Mediterranean (Washington D.C.: RAND Corporation,2000)
[54] North Atlantic Treaty Organization, The Alliance's Strategic Concept (1999), op. cit.
[55] إيمان أحمد عبد الحليم مهدي، مرجع سابق، ص 55.
[56] North Atlantic Treaty Organization, The Alliance's Strategic Concept (1999), op. cit.
[57] محمد أبوبكر أحمد حسين، مرجع سابق، ص 122، وانظر أيضًا: وثائق الناتو الاستراتيجية: المبادىء العامة والغايات، الدور والمهام، مرجع سابق، ص 21.
[58] North Atlantic Treaty Organization ,The 2010 Strategic Concept 'Active Engagement, Modern Defence', available at:
https://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/pdf_publications/20120214_strategic-concept-2010-eng.pdf
[59] حول آليات حلف الناتو للتوسع والآراء المؤيدة والمعارضة للتوسع، انظر: لخميسي شيبي، مرجع سابق، ص ص 195- 209.
[60] ليلى طورشي،" المفاهيم الاستراتيجية للحلف الأطلسي ما بعد الحرب الباردة"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد 3، 30 يونيو 2018، ص ص 378، 379.
[61] إيمان أحمد عبد الحليم مهدي، مرجع سابق، ص 56.
[62] North Atlantic Treaty Organization ,The 2010 Strategic Concept 'Active Engagement, Modern Defence', op. cit., pp.7-9.
[63] إيمان أحمد عبد الحليم مهدي، مرجع سابق، ص 57.
[64] المرجع السابق، ص 58.
[65] المرجع السابق، ص ص 58، 59.
[66] المرجع السابق، ص ص 59، 60.

[67] North Atlantic Treaty Organization ,The 2010 Strategic Concept 'Active Engagement, Modern Defence', op. cit., p.11,16,17
[68] Ibid., p.29.
[69] North Atlantic Treaty Organization ,NATO 2022 Strategic Concept, available at: file:///C:/Users/Hi-Tech/Downloads/290622-strategic-concept.pdf

[70] باسم راشد،" المفهوم الاستراتيجي الجديد للناتو 2022: المهام والتهديدات والانعكاسات المحتملة"، مركز الإمارات للسياسات، 29 يوليو 2022، متاح على الرابط: مركز الإمارات للسياسات، المفهوم الاستراتيجي الجديد للناتو 2022: المهام والتهديدات والانعكاسات المحتملة (epc.ae)

[71] North Atlantic Treaty Organization ,NATO 2022 Strategic Concept, op. cit., p.4.
[72] Ellen Swicord, NATO's New Strategic Concept: What it is and Why it Matters, NTI, Jul 20, 2022, available at: https://www.nti.org/atomic-pulse/natos-new-strategic-concept-what-it-is-and-why-it-matters/

[73] وزارة الخارجية الأمريكية، مستند وقائع: قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في مدريد، 29 يونيو 2022، متاح على الرابط: مستند وقائع: قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في مدريد - United States Department of State

[74] المرجع السابق.

[75] North Atlantic Treaty Organization ,NATO 2022 Strategic Concept, op. cit., p.3.
[76] Ibid., pp. 6-11.
[77] Ibid., p. 7.
[78] Ibid., p. 7.

[79] وزارة الخارجية الأمريكية، مستند وقائع: قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في مدريد، مرجع سابق.

[80] North Atlantic Treaty Organization ,NATO 2022 Strategic Concept, op. cit., p.9.
[81] Ibid., p. 1.
[82] Ibid.,p.5.
[83] Ibid.,p.6.